



كلمة

معالي محافظ

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

الدكتور عبد الرحمن بن أحمد الجعفري

في

ورشة عمل مكافحة الرسائل الاقحامية

الرياض - فندق الإنتركونتيننتل

الثلاثاء ١٤ شوال ١٤٢٩هـ الموافق ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨م



بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،
سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين

أصحاب السعادة
إخواني الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

يعد قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من القطاعات المهمة للاقتصاد الوطني، ومجالاً خصباً للفرص الاستثمارية، وموظفاً رئيساً للموارد البشرية الوطنية. وتقدر إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 6% إضافة إلى تأثيره الإيجابي في زيادة كفاءة وإنتاجية القطاعات الأخرى في مختلف المجالات.

ورغم الفوائد العظيمة، والفرص التي تتيحها خدمات الاتصالات والمعلومات، إلا أنه قد صاحبها بعض السلبيات التي ينبغي التعامل معها بوعي للحد من آثارها، ومنها على سبيل المثال مشاكل التعدي على خصوصية الأفراد والمشاكل الأمنية وغيرها. وهذه السلبيات والمشاكل ليست حكراً على دولة بعينها وإنما تعاني منها جميع دول العالم.

السواد الأعظم من الناس ملتزم بحسن استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات، إلا أن هناك بعض الأفراد أساء استخدام هذه التقنية بأعمال منافية لكل خلق شريف ومبدأ قويم. فضعاف النفوس يقومون باستغلال هذه الخدمات والتقنيات الحديثة لأهداف غير مشروعة، قد تلحق الضرر بالآخرين؛ ومن أمثلة ذلك التخريب، ونشر الفيروسات، والتعدي على الخصوصيات الشخصية، وسرقة الحقوق والملكيات الفكرية، والنصب والاحتيال والإزعاج، والرسائل التطفلية الاقترامية التي انتشرت في الآونة الأخيرة عبر البريد الإلكتروني والرسائل القصيرة وغيرها من وسائل التواصل الإلكترونية.

وإذ تدرك هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات واجبها في التصدي لهذه الظواهر، وحماية الوطن والمواطن والمقيم من هذه الممارسات الخارجة على النظام؛ تؤكد حرصها على اتباع أسلوب البحث والتقصي والمشاورة مع الآخرين قبل إصدار قراراتها المتعلقة في هذا الشأن.

وقد قامت الهيئة بتنفيذ جملة من الإجراءات للحد من التأثيرات السلبية لتلك الممارسات سعياً منها لجعل بيئة تقنيات الاتصالات والمعلومات في المملكة بيئة إيجابية وبناءة ومفيدة للجميع. حيث ضمنت في التراخيص، ووثائق شروط تقديم خدمات الاتصالات المختلفة (ثابت / متنقل / إنترنت / معطيات) التي أصدرتها، حقوق مستخدمي خدمات الاتصالات وواجباتهم، والتزامات مقدمي تلك الخدمات، ومن ذلك إلزام مقدمي خدمات الاتصالات المتنقلة بتنفيذ الحلول الفنية المتاحة للحد من الرسائل الاقترامية الجماعية التي ترد من خارج المملكة.



وفي حال وقوع مخالفة لأنظمة الهيئة وشروط التراخيص الصادرة عنها، من قبل أي شخص، طبيعي أو اعتباري، يتم التحقيق في المخالفة ويعرض الأمر على لجنة الفصل في مخالفات نظام الاتصالات لاتخاذ القرار المناسب بشأنه، وقد أصدرت تلك اللجنة حتى تاريخه أكثر من (٦٤٤٧) قرار في هذا الشأن. وقد بلغ عدد الشكاوى التي وصلت الهيئة ضد مقدمي الخدمة أو مستخدمي خدمات الاتصالات ٩٣١٢ قضية، تم حل ما يقارب ٨٥٪ منها والباقي تحت الإجراء.

و للمزيد من التصدي لآفة الرسائل الاقترامية؛ قامت الهيئة بإجراء دراسة تفصيلية بهدف الخروج بإطار تنظيمي متكامل للتعامل مع هذه الآفة والحد من تأثيراتها السلبية. وقد أظهرت الدراسة أن متوسط نسبة البريد الإلكتروني الاقترامي في المملكة تصل إلى ٥٤٪ وهي نسبة كبيرة، وإن كانت أقل من المعدل العالمي الذي يتجاوز ٧٢٪، كما بينت الدراسة أن حوالي ثلثي الرسائل الاقترامية على البريد الإلكتروني هي رسائل تسويقية تستهدف الترويج لمنتجات وخدمات تجارية مختلفة، كما وصلت نسبة الرسائل الإباحية والخادشة للحياء إلى ٢٥٪ من إجمالي رسائل البريد الإلكتروني.

ورشة العمل هذه التي تعد الأولى من نوعها بين دول المنطقة تهدف لمناقشة الجوانب المختلفة لمشكلة الرسائل الاقترامية، واستعراض النتائج التي توصلت إليها دراسة الهيئة، وخطتها في مكافحة مثل هذه الرسائل. ومن أجل الاستنارة بالتجارب الدولية الرائدة، تمت دعوة خبراء من دول صديقة للتعرف على التجارب العالمية في هذا المجال، وكذلك دعيت جهات محلية للتعرف على جهود الجهات الحكومية ذات العلاقة داخل المملكة وجهود بعض مقدمي الخدمات، ودعيتكم أنتم إخواني وأخواتي للتشاور معكم وسماع مرئياتكم ومداخلاتكم حول الدراسة والإطار التنظيمي المقترح للحد من الرسائل الاقترامية، سواء كان ذلك من خلال نقاش هذا اليوم، أو ما يكون بعد الورشة. ونعدكم بإيلاء جميع الآراء والمقترحات حقها من الاهتمام - بإذن الله - كما عهدتم منا في السابق.

ويسرني في هذا المقام أن أرحب بضيوفنا الكرام من داخل المملكة وخارجها الذين سيشاركوننا بأرائهم وتجاربهم المفيدة في هذا المجال. ونتطلع إلى المزيد من التعاون مع الجميع لتحقيق الغاية المشتركة في الحد من الرسائل الاقترامية وتقليل أثارها. كما أتقدم بالشكر لشركائنا في دراسة الرسائل الاقترامية، والإعداد لهذه الورشة والإسهام بالتحدث خلالها، وهم مؤسسة النقد العربي السعودي، وشركات الاتصالات، ومقدمي خدمات الإنترنت، وكذلك كل من أسهم برأي أو نصيحة خلال استطلاع مرئيات العموم حول الموضوع.

وأخصكم أنتم أيها الزملاء رؤساء الجلسات، و الإخوة والأخوات الحضور، وزملائي في الهيئة بالشكر والتقدير لاهتمامكم ومشاركاتكم وتفاعلكم، راجياً من العليّ القدير التوفيق والسداد لكل ما فيه الخير لبلادنا وأمنه وسلامته.

وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،